http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1945) السنة الثامنة - الثلاثاء (26) تشرين الاول 2010

عزيزي المواطن

خصصت المدى هذه الصفحة من أجلك على أمل أن ترفدها بآرائك الحرة ومقترحاتك وشكواك المشروعة، وكل ما ينشر فيها يعبر عن رأي أصحابها ولا يمثل رأي الصحيفة، إلا من حيث تضامنها مع مشاكل المواطنين ونحن مستعدون لنشر رسائلكم وشكاواكم والتي نأمل ان تكون بعيدة عن الانفعال الجارح وبأسلوب هادئ ورصين ينسجم مع نهج المدى الذي يحرص على حرية الرأي وديمقراطية التعبير آملين مراسلتنا على عنوان الجريدة أو عبر البريد الالكتروني:

Almada112@yahoo.com

SMS

إلى وزارة الصحة
يحدث في مستشفيات العاصمة

■ المواطن راضي مجيد من سكنة حي بغداد الجديدة يشير في رسالته الى ظاهرة بدأت تستفحل في مستشفياتنا الحكومية وهي التعامل غير المرضي مع المراجعين ويتصرف بعض العاملين وكأنهم اصحاب فضل على المرضى والمراجعين وليسوا كما يدعون رسل أو ملائكة الرحمة ، وتمنى على وزارة الصحة ومديرياتها ان تلاحظ هذه الإشكالية وان تقيم دورات لمنتسبيها لتعلم ابسط شروط اللياقة وخاصة مع كبار السن.

الى مديرية البلديات
مجمع سكني نتقصه الخدمات

■ يقول المواطن أنور العزاوي في شكواه ان سكنة مجمع الحبيبية يعانون نقصاً كبيراً في توفر الخدمات الاساسية، حيث الاجهزة المسؤولة عن النظافة مشلولة ولاتزور المجمع سيارات البلدية حيث أصبحت النفايات كالتلال ما يلحق اضراراً جسيمة بصحة المواطنين كذلك عدم وجود شبكة مجار، حيث المياه الثقيلة الآسنة تطفو على الاض، وتبعث الروائح الكريهة وتكون مرتعا خصبا للذباب والحشرات، كما ان المجمع بحاجة الى إكساء أزقته خاصة ونحن مقبلون على فصل الشتاء.. مطالب بسيطة نضعها امام مسؤولي المجلس البلدي في قضاء المحمودية ودائرة البلدية نأمل معالجتها.

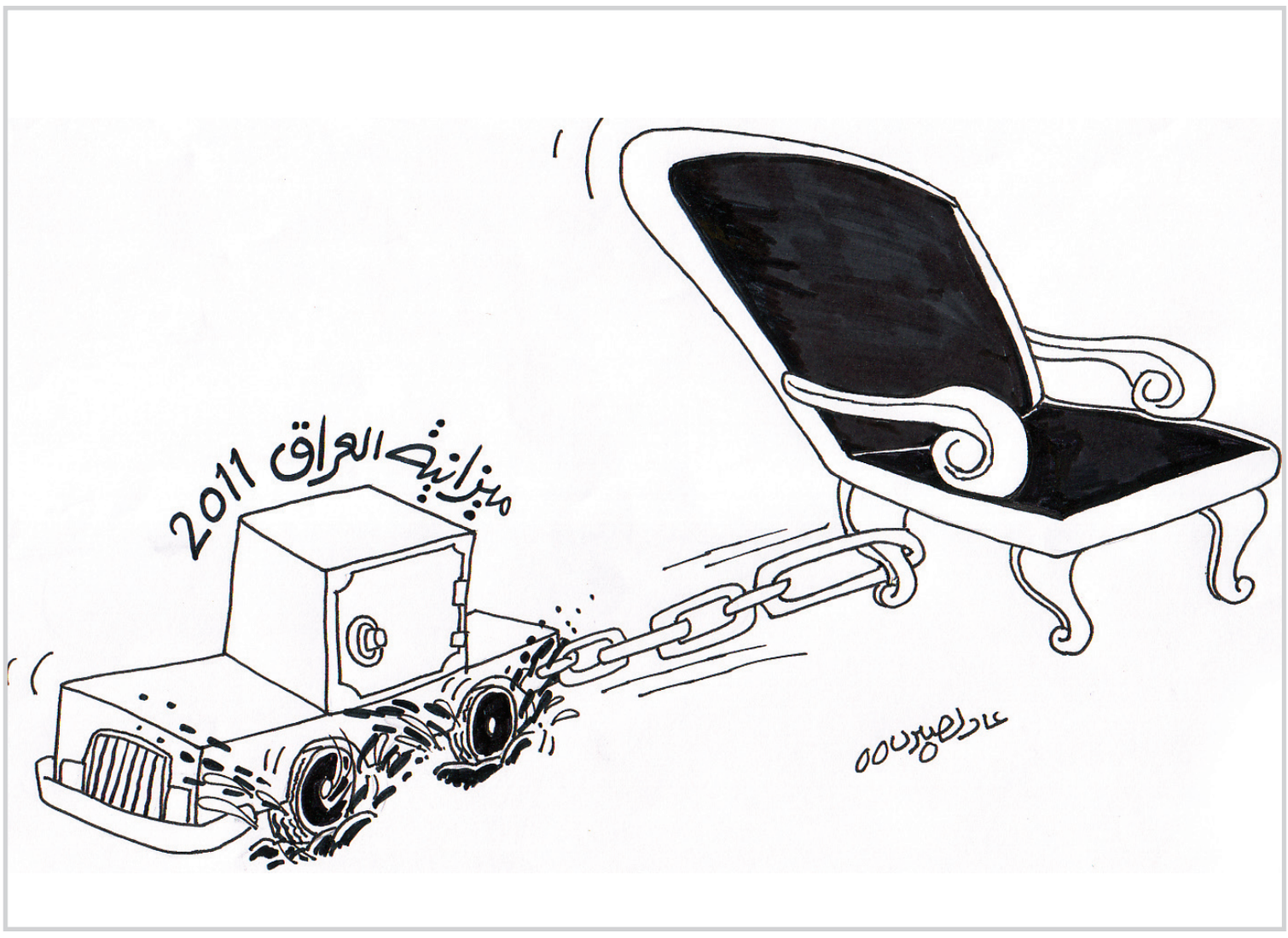

كاريكاتير ..... عادل صبري

مجرد كلام

عبر العديد من المواطنين عن ارتياحهم لمشاهدة رجال المرور وهم يمارسون دورهم وواجباتهم من خلال محاسبة السواق الذين لا يرتدون حزام الأمان .. وتأتي هذه الاجراءات ضمن سعي المرور العامة لتوفير الامان للسواق وللمواطنين على حد سواء

وبالرغم من أن البداية كانت مع (حزام الأمان) التي أثارت إنتقاد وتمرد عدد من السواق وعدم قناعتهم بأهمية هذا الموضوع داخل مدينة بغداد التي تزدحم شوارعها بالمركبات وتتميز بالاختناقات المرورية ، إلا أن آخرين اعتبروها خطوة مهمة لتحفيز الوعي المروري عند المواطنين ،ولإعطاء شحنة لرجال المرور من إجل أن يكون لهم شأن مهم في الشارع ، والسيطرة على المخالفات الأخرى العديدة التي تسوده...

ومع احترامنا لهذا القرار ، فاننا نطالب بالمقابل ان يتابع رجال المرور الالاف من الشباب الذين يقودون سيارات (المنفيست) الخاصة والاجرة وهم لا يحملون اجازة سوق نظامية

ونعتقد ان متابعة هذا الموضوع والحد من هذه الظاهرة اهم بكثير من حزام الامان.

القرض العقاري وأزمة السكن

□ بغداد / المدى

أزمة السكن المستفحلة لا يمكن حلها من دون ان تكون هناك آلية واستعداد وتفهم لحال المواطن الذي عانى ويعانيها الى وقتنا هذا. التجاوز على املاك الدولة وإقامة الأحياء العشوائية على اطراف المدن في بغداد والمحافظات ومن ثم التأثير السلبي على السكان القاطنين من خلال التجاوز على قطاعات الخدمات من شبكة انابيب وتيار كهربائي كل هذا جعل الامور تتدهور يوما بعد آخر.

كان ثمة امل للمواطن ان تتفهم الحكومات التي تعاقبت بعد التغيير من اجل الوقوف الى جانبه و الى جانب عائلته ومساعدتهم في الحصول على الدار التي يمكن ان تؤويهم ولو بأبسط شروط السكن: السقف للظل والجدران لحمايتهم من الرياح ولكن بقية هذه الامنية.. مجرد امنية. تحققها اصبح بعيد المنال.

المواطن فائق رحيم يعمل موظفا ، يعيل عائلة مكونة من خمسة افراد يقول لنا عندما سألناه عما يأمله من الحكومة والدولة في هذا الجانب: لا اعتقد بأن هناك توجها حقيقيا لدى المسؤول من اجل ايجاد سكن ملائم للعوائل التي تعاني هذه المشكلة.

ما نسمع عنه شعارات ودعايات تظهر ثم تختفي وحتى المشروع الذي اعلن عنه لجعل مدينة الصدر مدينة عصرية من خلال إنشاء عمارات سكنية بمواصفات جيدة لا اعتقد بأنه سيرى النور، اذ الذي علمناه ان تنفيذه حدد بمطلع عام ٢٠٠٩ وهاهو العام ينقضي من دون ان نجد البادرة.

أما المواطنة ام حيدر ربة بيت فتقول: لقد فقدنا بيتنا الذي كنا نملكه في حي اور بعد بيعه لغرض استثمار ثمنه لدى (سامكو) في تسعينيات القرن الماضي فضاع البيت والمال نتيجة الاحتيال كما تعلمون.

زوجي يعمل سائقا في رسيارة كيا تعود للغير. ثمن الايجار يجعلنا نقصر في تحسين اوضاع العائلة وحتى في نوعية الطعام. نسمع بأن الدولة ستمنح قرضا عقاريا للمواطنين الذين لا يملكون سكنا ونتمنى ان نكون من المنتفعين بهذا القرض من اجل شراء قطعة ارض وتشييد دار سكن.

أما المواطن صباح فاضل والذي يعمل بأجر يومي في مطعم في منطقة شارع فلسطين فهو الآخر يأمل في ان تبادر الدولة بإقامة مشاريع سكنية يمكن لها ان تحل ازمته وازمة غيره ممن لا يملكون سكنا ،ويضيف: سمعنا بأن هناك قرضا عقاريا يمنح من الدولة ولنا الامل في أن نكون من المشمولين به اسوة بالموظفين. واقترح ان تؤمن للمواطن قطعة ارض يمكنه البناء عليها كذلك.

مواطنون عديدون شاركوا بآرائهم حول الحلول التي يمكن ان تطرحها الدولة والمعنيون فيها ولكنهم مع ذلك غير مطمئنين او واثقين من ان مشاريع من هذا النوع ستكون من اولويات هذه الحكومة او التي تليها وذريعتهم في ذلك ان المسؤول لايعطي اهتماما للمواطن ويعتبر المكانة التي يحصل عليها في الدولة فرصة لأن يستثمرها لصالحه هو فقط.

ويبدو ان هذه المعلومات التي ذكرت غير صحيحة تماما اذ ان مصرف الرافدين عمم تعليمات قروض الإسكان بكتابه المرقم ٣١٨٤ في ٢٠٠٩/٩/١٧ وقد جاء فيها منح قرض عقار حده الأعلى (٣٠) ثلاثون مليون دينار لكل مواطن يمتلك قطعة ارض باسمه على ان يصرف القرض بدفعتين. مواطن علق على ذلك بالقول:لقد خاب املي صراحة. مقدار القرض المقرر غير موضوعي ولم يأخذ في الحساب ارتفاع اسعار المواد الإنشائية، أضف الى ذلك انه يشمل ممن لديهم قطعة ارض سكنية فقط فياترى من لا يملك قطعة ارض الى اين يتجه؟

القرض بحد ذاته لايشكل حلا لمشكلة. مشكلتنا الآن تكمن في المواطنين الذين لا يملكون داراً والذين يسكنون احياء لا يمكن ان نراها لدى أكثر البلدان تخلفا فياترى مثل هذا القرار هل سيحل لهم مشكلة؟

هذا الرأي تتفق عليه أغلبية الذين التقينا هم ممن يملك قطعة ارض او ممن لا يملك على حد سواء.

صح النوم!!!

انتشار ظاهرة التسوّل

□ متابعة المدى

يمد أحد المتسولين يده متضرعا لطلب المال فيعتذر لعدم وجود عملة صغيرة .. فيقول له المتسول :" أنا ارجع لك الباقي" و لا تكاد تسير لخطوات حتى تفاجأ بمتسول أو متسوله يمدان ايديهما شاحذين . الأمر ظاهرة واسعة الانتشار .

وقال المواطن محمد عبد العباس: هذه الظاهرة تمثل للبعض (مهنة) للحصول على الأموال وليس للحاجة أو الظروف الصعبة التي قد تلجئ الإنسان إلى هذا التصرف بعد إن تسد الأبواب بوجهه ولا يجد منفذا غير (التسول) لكن هناك من يصر على (الشحذ) حتى بعد إن يتحسن حاله!

المواطنة ام عدنان قالت: وجود هذا الكم الكبير من (الشحاذين) والمتسولين قد زاد بشكل لافت للنظر. لا يكاد الإنسان يخرج ماله للتبضع أو الشراء حتى يجد من يمد يده متسولاً وبشكل (مخجل) وبإلحاح كبير.. وهناك من يأتي بطريقة مختلفة كأن يقول لك (لا أملك كلفة إجراء عملية) أو (لا أملك اجرة ركوب للذهاب الى بيتي في المكان الفلاني) ويستخدم الأسلوب ذاته مع كل من يراه وهذا يقطع سبيل المعروف لأن هناك فعلاً من يحتاج إلى المساعدة ... وهذه الوجوه تتكرر في الأسواق والأمر يحتاج إلى تدخل من الجهات المسؤولة للحد من هذه الظاهرة المخالفة للقانون .

وبين المواطن صادق فرج صاحب محل- المشاكل التي يراها أثناء عمله في السوق قائلاً:

لا أبالغ إذا ما قلت لك أن (التسول) في السوق يتحكم به نظام (أخطبوطي)، وكل متسول له منطقة وهناك أساليب حديثة ومبتكرة.. (لاستعطاف) الناس وتصنع العاهات التي تجعل الناس يدفعون، والكثير من هؤلاء المتسولين قد اعتادوا الأمر بحيث لا يستطيعون منه الخلاص لانه ترسخ في شخصيتهم وبالتالي هذا الأمر يشكل مشكله في السوق وأشار المحامي نعمة الربيعي إلى العقوبات القانونية التي فرضها القانون على المتسولين قائلا: جاء في الماده (٣٩٠- ٣٩٢)من قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩، يعاقب بالعقوبات التي تتراوح مابين الحبس والغرامة أو الايداع في المؤسسات الحكومية أو مستشفى الأمراض العقلية كل من يتسول أو يغري آخر بالتسول أو يتصنع العاهات أو يغري صغيراً أو حدثاً لممارسة التسول، وهنا لا بد من تفعيل هذه المواد والقضاء على هذه الظاهرة التي زادت حيث الكثير من هؤلاء المتسولين قادرون على العمل.

شارع في كربلاء يسجل (٩٠) حالة وفاة.. ومسؤولون يطالبون وزارة الإعمار والإسكان بالتعاقد مع شركات كفوءة

■ أعلن مصدر مسؤول في دائرة صحة كربلاء عن تسجيل (٩٠) حالة وفاة بسبب الحوادث المرورية التي سببها الشارع الرئيسي الرابط بين كربلاء وعين التمر والذي يتميز بوجود تموجات كبيرة وعميقة لم تلق اي معالجة حكومية طوال السنوات الثلاث السابقة .

وقال المصدر الذي فضل عدم الكشف عن اسمه بتصريح خص به موقع نون ان دائرة صحة كربلاء رصدت حالات الوفاة التي خلفها الشارع الرئيسي الممتد من كربلاء إلى عين التمر والذي يعد من الشوارع المهمة كونه ممراً لحجاج بيت الله الحرام إضافة الى كونه الطريق الرئيسي الذي يقصده المواطنون المتجهون الى سوريا او الذين يتوجهون لأداء مناسك العمرة عن طريق سوريا إلى جانب سيارات الحمل المتجهة نحو مقالع الرمل، كذلك المواطنون القاصدون عين التمر او الآثار الموجودة في المنطقة الغربية من كربلاء او بحيرة الرزازة .

وأضاف المصدر ان هذا الشارع وبالرغم من أهميته الا انه لم يلق أي اهتمام حكومي، مبينا ان الشارع شهد حوادث سير متعددة خلفت عشرات الضحايا، مبينا ان دائرة صحة كربلاء قامت بإجراء إحصائية لعدد حالات الوفاة فسجلت (٩٠) حالة وفاة خلال عام واحد، موضحاً ان هذه الإحصائية تم عرضها على الحكومة المحلية في كربلاء إلا إنها لم تلق أذاناً صاغية من قبل المسؤولين في كربلاء .

محافظ كربلاء الأستاذ آمال الدين الهر أشار بحديث خص به موقع نون الخبري إلى ان هذا الشارع يمر فيه يوميا (٣٠٠٠) مركبة كبيرة ذات حمولات ثقيلة الأمر الذي جعله يتعرض إلى مثل هكذا أضرار، مبيناً ان المحافظة ستقوم بإنجاز القبان الأرضي خلال الأيام القادمة، مبينا ان هذا القبان سيحدد مواصفات السيارات ذات الحمولات الكبيرة التي ستمر في الشارع .

وعلى الصعيد نفسه طالب قائممقام قضاء عين التمر محفوظ التميمي وزارة الإعمار والإسكان بان تحيل مشروع توسيع شارع عين التمر إلى شركات ذات كفاءة عالية وخبرة مهنية وإدارية إضافة إلى امتلاكها معملاً متطوراً للإسفلت من اجل توفير الكميات المطلوبة لانجاز هذا الشارع الحيوي، موضحاً ان الإحالات السابقة لمشاريع وزارة الإعمار في صيانة الطرق المتعددة في القضاء لم تكن لشركات ذات كفاءة.

وأضاف إن يوم ٢٠١٠/١١/٧ سيكون آخر يوم لتقديم العطاءات للبدء بتوسيع الشارع الرئيسي الرابط بين كربلاء وقضاء عين التمر وبطول ٤٥كم، مطالباً وزارة الإعمار والإسكان بان تعتمد لإنجاز هذا المشروع الحيوي على شركات ذات كفاءة وخبرة إدارية وفنية.

يذكر ان مجلس محافظة كربلاء كان قد قرر قبل عامين فرض رسوم مالية على سيارات الحمل التي تمر بالمحافظة والتي تزيد على ٥ آلاف دينار عراقي للسيارات الفارغة كما يتم فرض رسوم أعلى للسيارات المحملة.

وصلتنا اجاباتكم

جمهورية العراق
وزارة العدل / مكتب الإعلام

العدد/١٦٩
التاريخ ٢٠١٠/١٠/١٨

إلى / صحيفة المدى الغراء
م/ إجابة

نهديكم أطيب تحياتنا
ونشير إلى الموضوع المنشور في صحيفتكم بالعدد ١٩٣٢ في ٢٠١٠/١٠/١٣
تحت عنوان (لدينا كاتب عدل واحد ونعاني نقصاً في كثير من الاختصاصات)
نود أن نبين ما يلي:-
بعد إحالة الموضوع إلى دائرة الكتاب العدول أكدت إن كادر كاتب العدل في تكريت يتكون من كاتب عدل عدد (٢) ويبلغ عدد الموظفين على الملاك الدائم (٤) موظفين وان المعاملات المنجزة تبلغ (٦٥) معاملة مختلفة يومياً وان الدائرة تقوم بأداء عملها على أكمل وجه..
للتفضل بالاطلاع ونشر الإجابة.
مع التقدير.

فيحاء خضر الشكري
مديرة مكتب الإعلام

سيطرات ووقت الناس المهدور

بعث إلينا لفيف من المواطنين بالشكوى الآتية وهي غنية عن اي تعليق:

تنتصب في أعناق معظم الجسور سيطرات تقوم بإيقاف السير بصورة كاملة ولفترات طويلة من الزمن حيث يضطر الكثير من المواطنين الى النزول من سيارات النقل العام ليمشوا على أقدامهم كسبا للوقت. الى هذا الحد والأمر مفهوم ، ولكن الأمر الذي يصعب على المواطن فهمه هو انتصاب سيطرة ثانية في عنق الجسر من الجهة ذاتها اتجاه السير ذاته

أما الأمر الذي يتحدى مقدرة اي عقل بشري على استيعاب ولو جزء يسير من معناه، فهو الإغلاق الكيفي والمزاجي والعشوائي لأحدى السيطرتين ، وغالبا في أوقات الذروة: بدايات الدوام او نهاياته فلا ندري ما الأمر وما السبب..

كل ذلك وتتكرر مأساتنا على طول الطريق بعد تلك السيطرة ، من سلوكيات وامزجة القائمين على تلك السيطرات..

نناشد المسؤولين الرأفة بحال الناس الذين يخسرون الكثير من الجهد والوقت سيما ومعظمهم إما من الكسبة، أو من الموظفين الذين يحتسب الوقت الضائع في السيطرات منهم عقوبات إدارية وخصومات من رزق عوائلهم وأطفالهم.

عنهم المواطن
عزيز قادر

حديث الصورة

عدسة: ادهم يوسف

أزمة مياه: تشكو اغلب مناطق البصرة من ملوحة المياه التي تصلها من شبكة الإسالة ويطالب المواطنون بضرورة إيجاد حل لهذه المشكلة التي استنزفت دخل المواطن نتيجة لاضطرارهم الى شراء المياه من محطات التحلية التي يباع فيها برميل المياه زنة الطن الواحد بمبلغ يتراوح ما بين العشرة والاثني عشر ألفاً خاصة في مناطق التنومة والمعقل والفاو ويستغرب المواطن احمد جميل صاحب رسالة الشكوى هذه من ان الدولة لاتبادر إلى إنشاء محطات تحلية في حين يقوم افراد من القطاع الخاص بإنشائها واستثمارها.